8

فورد يرث الجدال حول الانفراج

مستشهداً بكلمة قالها جورج شولتز أمام الكونغرس إجابة عن سؤال عضو في المجلس: «كما تعلم جيداً، أو لا تعلم، «أنت لست من واشنطن ـ لا شيء يُحلّ في هذه المدينة..»[1] هكذا كان الوضع في عاصمة البلاد في صيف عام 1974 الدرامي. والحق أن رئيساً جديداً قد نُصّب حديثاً لم يغير الإيقاع الذي أوجدته فيتنام ووووترغيت، واستمرت الخلافات كما هي.

عندما عرضت الانفراج أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، في الأسابيع الأولى من إدارة فورد، تكررت المناقشات المألوفة في فترة نيكسون: الليبراليون الذين كانوا مهيمنين في اللجنة انتقدوا إدارة فورد الجديدة، كما فعلوا بالنسبة إلى نيكسون بسبب عدم التزامها الكافي بالحد من التسلح، وحقوق الإنسان. المحافظون وغير المحافظين الذين تحدثوا أمام اللجنة اتخذوا مساراً آخر، وانتقدوا بشدة التأكيد المتزايد كما زعموا على دبلوماسية الشرق ـ غرب ودعوا إلى حملة ايديولوجية ضد الشيوعية.

كان دافع المجادلات الفلسفية مطالب الأجندة الدبلوماسية. كان المفاوضون حول الحد من التسلح يجتمعون في جنيف وينتظرون التعليمات. كان تم الاتفاق على قمة نهاية السنة بين نيكسون وبريجينيف عندما التقينا في حزيران. كان فورد ينوي المحافظة على ذلك البرنامج الزمني لإظهار الاستمرارية والتعرف على شريكه السوفييتي. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه ما لم يتم العمل بالاتفاقية التجارية الخاصة «بالدولة الأولى بالرعاية» بالنسبة للاتحاد السوفييتي على الفور فلا بد للعملية أن تبدأ من جديد برمتها بعد أن انُتخب كونغرس جديد في ت2 وتولى صلاحياته في ك1 (يناير). وهذا ما سيُحدث تأخيراً لمدة سنة على الأقل، وربما أكثر. ولهذا واجهت قضايا الحد من التسلح والهجرة اليهودية الرئيس فورد في الأسابيع الأولى من ولايته وكأن شيئاً غير عادي لم يحدث عندما تغير الرئيس.

الاستماع إلى شهادات حول الانفراج

كانت المناقشات الوطنية العرضية المستمرة التي لا تعرف الكلل هي جلسات الاستماع حول العلاقات الأمريكية ـ السوفييتية أمام لجنة العلاقات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ، التي كان من المقرر أن أمثل

أمامهـا فـي 8 آب (أغسطس). وكان ذلك اليـوم نفسه الذي أعلن فيه نيكسون عـن رغبته في الاستقالة، وبالتالـي تأجلت شهادتي حتى منتصف شهر أيلـول. وكان رئيس اللجنة ج. وليام فولبرايت قد دعا أساساً إلـى جلسة الاستماع من أجل مناصرة سياسة الشرق. غرب الحكومية. التغيير في الرئاسة جعل الأسابيع الستـة الأولـى من شهـادات الاستماع عرضـة لسيطـرة المحافظين وغيـر المحافظين علـى انتقاد كلتا الإدارتين.

فـي تلـك الأيام كانـت «لجنة العلاقـات الخارجية» التابعـة لمجلس الشيـوخ ما تزال مـن أهم لجان الكونغرس. وكان من بين أعضائها اثنان من المرشحيـن للرئاسة المهزومين: (هيوبرت همفري وجورج مـاك غفرن) واثنان على الأقل مـن الطامحين للرئاسة: (أديموند موسكـي وفرانك تشيرش) وعدد من العامليـن في السياسة الخارجيـة اللامعين (ومن أشهرهـم تشارلز بيرسي وجاكـوب جافيس) يقودهم جميعاً رئيس اللجنة المهيب ج. وليام فولبرايت.

كان الرأي الغالب في اللجنة ليبرالياً تقليدياً حتى في أوساط الجمهوريين. كانت اللجنة تؤيد الانفراج، والحـد من التسلح، والسياسة الخارجية، ولكن بدءاً من فيتنـام، أضحت متصلبة تجاه أي تورط عسكري للولايات المتحدة أو أي عرض للقوة العسكرية الأمريكية. كان العلاج عندها للأزمات هو التفاوض. وكانت تناصـر بقـوة سياستنا في الصين. وحتى رغم تأييدهـا لسياستنا كانت اللجنة أقـل حماسة تجاه موقفنا العقلانـي منها. وبصورة عامة لم يكن أعضاؤها يؤمنون بالجغرافيا السياسية أو توازن القوى. ولم يكونوا ينظـرون إلـى سياسة الشرق ـ غرب كما نفهمها نحن، بمعنى علاقة نديـة من أجل فرصة بناء صداقات. كانوا ذا طابع ويلسوني، ملتزمين بإعادة تشكيل العالم بالتأكيد على الأساس القانوني للسياسة الخارجية. لقد كانت اللجنة عادة حليفتنا في أوقات الهدوء ولكنها أقل ثباتاً أثناء فترات الضغط.

كانـت اللجنة برئاسـة فولبرايت الواسع المعرفة ذات تجاوب ذهني سريـع وقدرة تحليلية عالية. وقد اعتبـره كينيـدي مرة بمثابة وزيـر خارجية محتمل ـ أو هكـذا اعتقد فولبرايت ـ ولكنـه رفضه لأنه شديد الاستقلالية. وسواء كان هذا هو السبب أو لا، كان فولبرايت يعامل الإدارات الديمقراطية برقة كما يعامل الجمهوريين. وكان مستوى مداخلات فولبرايت الذهني عالياً دوماً. وعلاقتي به كانت بناءة ولكنها حذرة. كنت أُطلعه على كل شيء، وكان يخفف إلى أقصى حد ممكن من موقفه الليبرالي ـ ربما لأنه كان على حافة ما سيكون حملته الأخيرة لمجلس الشيوخ في مقاطعة أركنساس المحافظة.

أثنـاء فتـرة وجـودي في السلطـة كان ايـد موسكـي وفرانـك تشيرش المدافعيـن الأساسيين عن الأرثوذوكسيـة الديمقراطية: موسكي بطريقـة عقلانية أكاديمية، وتشيرش بأسلوبـه الخطابي الزئبقي الـذي يشبه أسلـوب بعض الشيوخ الأسطوريين مثـل وليام بوراه من ولاية ايداهو ـــ وإن كان مختلفاً معه في نطاق السياسة.

كان هيوبـرت همفري السيناتور المفضل عندي في اللجنة. فصاحتـه كانت تتجاوز الحدود الطبيعية وتعبر عن حرارته. وكل النكات التي كانت تروى عنه لم تكن تخفي حقيقة أنه كان ذكياً بقدر ما كان محباً للهـذر. وعندمـا كان الأمر يتعلـق بالتحليل كان همفري ممثـلاً صارماً لليبرالية فـي مقاومتها لتهديدات ستاليـن فـي فترة ما بعد الحرب، ولكن في تلـك الفترة اتجه حزبه بعيداً نحو اليسـار، وتخلى بالفعل عن همفـري بسبـب فيتنام أثناء حملـة 1968 الانتخابية. خيبة أمله طعنته في الصميـم وتخلى عن رغبته في مواجهـة رفاقه. مـن هنا كان همفري مسانـداً لي في شـؤون السياسة الداخلية فـي المحادثات الخاصة (حيث كانَ أحدنا قريباً جدّاً من الآخر) أكثر مما كنا علانية.

ينبغي أن أشكر همفري على فكرة كانت وسيلتي الفعالة لكسب التأييد الشعبي. في عام 1974، عندما بدأت الهجمات المنظمة ضدي هتف لي بهذه الرسالة:

لا تهتـم بما في داخـل ميثاق «بيلتواي». اذهـب إلى حيث يؤمنون بـك. ألق خطبة في كل ولايـة، وقابل قـادة الرأي، حيث لا تغطيهـا وسائل إعلام الشاطـئ الشرقي، فالصحافة المحليـة ستغطيهـا تغطية كاملة، وسيلاحظ أعضاء الكونغرس المحليون ذلك. وعندما تأتي إلى مينيسوتا سأتجول معك وأقدمك.

أثبـت همفري أنه عند كلمته. في آذار عـام 1967، في سنة الانتخابات الرئاسية، توقفت في مينيسوتا، ورافقني بالفعل كوزير خارجية جمهوري وقدمني إلى كل من حولنا.

فـي ذلـك الوقت لم يكن ثمـة محافظون في اللجنـة، ومن هنا كان الخـلاف بسيطاً بين الديمقراطييـن والجمهورييـن. وكان السيناتور جاكوب جافيتس مـن نيويورك، الواسع الـذكاء والاطلاع، مؤيداً بالقدر الذي يستطيع أن يتجنـب إثارة ضغينة صحيفة نيويورك تايمز. لقد تجاوز الفارق ما بين ليبراليته المتأصلة والإدارة بمهارة متميزة عندما كانت تتركـز عليه أضواء التلفزة. كان صوت جافيتس يرتفـع عندما يطرح أسئلة فيها مجابهة قوية، تعطي انطباعاً بأنه يدلي بشهادة مضادة، في حين كان يقدم إلي في الواقع فرصة طرح شيء ما أتوق إلى إظهاره. كنا أصدقاء حميمين ـ ولكن علاقتنا فترت عندما مزحت حـول رحلـة جافيتيز إلى كوبا، وذلك في حفل غداء فـي نيويورك في شهر ت1 1974، في منـزل ألفريـد سميث في نيويورك، خلافاً لسياسة الحكومة قلت: «أنا لا يهمني سفره، ما أغاظني أنه عاد».

ذلـك كان الوضـع قبـل أن أظهر في شهر أيلـول عام 1974 كي أطرح وجهـة نظر الإدارة حـول الانفراج. لم يكن فورد ليبرالياً، وطوال فترة حياته المهنيـة السياسية كان يدافع عـن سياسة دفـاع قومية قوية ومقاومـة التوسع السوفييتي. ورغم أنه لـم يكن له دور في

صياغـة سياسـة نيكسون حول العلاقات بيـن الشرق والغرب فإنه كان مؤيـداً لها بوفاء، ودخل الحكم بميل شديد نحو استمرارها. وفي اجتماعاتنا الصباحية اليومية كنت أعرض علـى فورد المسائل التي تواجهه. في البداية ولكـي أُعرّفه على طبيعة النظام السوفييتي أعطيتـه نسخة من كتاب ألكسنـدر سولزنستين «غولاغ ارشيبلا غو». في إشارة تهكمية ما في نطاق الجدل حول المؤلف الكبير الذي تراجع في عهد فورد (انظر الفصل 21).

ولمـا كان فورد يعـرف نيكسون منذ 25 سنة فقـد وجد في التهمة الموجهـة إلى نيكسون بأنـه رقيـق مع الشيوعية أمراً مضحـكاً إن لم يكن ساخراً. وكنت قـد أوضحت في فصل سابق لماذا لا تنفذ مطالب المحافظين وغير المحافظين في مواجهة سافرة مع الاتحاد السوفييتـي من قبـل رئيس غير منتخب في أعقاب فضيحـة ووترغيت وفيتنام، وفي وقت يقلص فيـه الكونغرس من ميزانيـة الدفاع (انظر الفصـل الثالث)، وفـي الوقت نفسه لـم تكـن ثمـة إدارة ـ حتـى ولا إدارة رونالد ريغان ـــ أكثر تصميماً علـى مقاومة التوسع السوفييتي.

الشهـادة الأكثر تأثيراً وحساسية أمام «لجنة العلاقات الخارجية لمجلس الشيوخ» مقطع صغير يتضمن هذه السطور:

«يعتبر الرئيس فورد نفسه ممثلاً قوياً لسياسة الحزبين، الخارجية في فترة ما بعد الحرب والتي مورست طوال ثلاثة عقود. سوف نقاوم التوسعية السوفييتية بضراوة. ربما بضراوة أكثـر مما قد تحبون. وفي الوقت نفسه، سوف نسعى إلـى تخفيف حدة التوترات كالتزام أخلاقـي بدون المخاطـرة بالأمن القومي، ومع الاستمرار فـي تعزيز مصالحنا القومية. ربمـا بشدة أكبر مما يعتقـد بعض منتقدينا. التوازن بين هاتيـن المقاربتين ليس مسألة محازبـة، سنقـوم بها جميعاً علـى أساس قومي. لقـد جُرحت أمتنا فـي الصميم بسبب المنازعات الداخلية. دعونا نجعل سياستنا الخارجية عامل شفاء».

ولكـن وزيـر الخارجية لا يستطيـع أن يعرض هذه المقاربة أمـام مجلس الشيوخ فيمـا آلات التصوير تعمل. لقد توقعوا أن بياني في 19 أيلول سيرد على 6 أسابيع من انتقادات المحافظين والمحافظين الجدد التـي سبقته. والأكثر من ذلك، قامت مجموعـة من المفكرين الأمريكيين والبريطانيين المعروفين بطرح تحليـل، وزع علـى نطاق واسع من قبل لجنـة فرعية تابعة «للجنة الخدمات العسكريـة في مجلس الشيوخ» يترأسهـا السيناتـور جاكسون يزعم أن الانفراج ما هو إلا وهم، وأنَّ علـى رجال الدولة الغربيين أن يكونوا جدييـن تجاهه، ولكن الاتحاد السوفييتي يعتبره مجـرد تاكتيك موضوع لنسف التحالف الغربي. وجاء في بيانهم:

في اللغة السوفييتية الراهنة تحل عبارة «الانفراج» أو «التعايش السلمي» بديلاً استراتيجياً للعداوة الاستراتيجية العسكرية لما يدعى «الدول الرأسمالية». إنها لا تعني التخلي عن الشعارات الطبقية والنزاع «الأيديولوجي» بين النظامين، بقصد إحلال النظام الشيوعي مكان النظام الرأسمالي (الديمقراطي)... الانفراج يعني تغييراً في الأساليب[2].

الانفراج يخدم بالطبع بعض أغراض السوفييت و إلا لما كانوا نادوا به. المسألة هي إذا ما كان هذا الشعار، مهما كانت مقاصد السوفييت، يخدم أهدافنا.

ثمة مجموعة أخرى من الناقدين ترى أن الانفراج لم يخلق صداقة على الإطلاق وأن تخفيف التوتر كان مصحوباً بمحاولات سوفييتية مستمرة لتحقيق مكسب استراتيجي. والمثال الجيد على ذلك مقالة نشرت حول الشرق الأوسط بقلم جورج ويل، الذي كان كاتب أعمدة في بداية شهرته. كان عنوان المقالة: «الانفراج يبدو كالحرب الباردة كثيراً» وتجاهل حقيقة أننا لم ندّع مطلقاً أن الانفراج سوف يؤدي إلى صداقة، وأن الانفراج بالنسبة لنا أيضاً أسلوب لإدارة الحرب الباردة[3].

ومما يثير الكثير من الدهشة أن هانز مرغنتاو، الراعي المشهور في أمريكا لنظرية «المصلحة القومية توجه السياسة الخارجية»، وضع اقتراحاً بأن توازن القوى يقتضي الإطاحة بالبنية الداخلية السوفييتية بكاملها. وكتب أن الاضطراب الداخلي السوفييتي هو بمثابة مصلحة قومية أمريكية، لأنه يبشر بعودة الاتحاد السوفييتي إلى «نظم الفنون، والقوانين، والأخلاق». وإذا ما دخلت الحكومة السوفييتية بمثل هذا النظام «فلن يحتاج المرء بالتأكيد أن يهتم بالقواعد السياسية حول مدى ثيوقراطية حكومته واستبداديتها»:

وهكذا فإن مصلحتنا في الإفراط التوتالتياري للحكومة السوفييتية ليس بالتدخل الذي لا مبرر له تزداد في شؤون دولة أخرى ذات سيادة بروح مضللة من الاصلاح الليبرالي. كما لا تتحقق بالتعبير عن الاهتمام الإنساني أو العمل على استرضاء الرأي العام في الداخل. المهم أنَّ ما يخدم المصلحة الأساسية للولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي المشتركة: النجاة في العصر النووي من خلال توازن فاعل في القوى وانفراج حقيقي[4].

وخلافاً لليبراليين، لا يدعي مورغينتاو أن الديمقراطية في الاتحاد السوفييتي ستؤدي بصورة آلية إلى السلام، لا بل إن أية حكومة روسية، مهما كانت مستبدة، يمكن أن توفره إذا ما انتهجت دبلوماسية توازن القوى. وهذا، في رأي مورغينتاو ما لا يستطيع النظام الشيوعي القيام به بصورة متأصلة.

الجانب الملحوظ فيما عرضه الناقدون هو مقدار تجاهلهم لتجربة إدارة نيكسون الفعلية. من المؤكد أن الكرملين استمر في المنافسة العقائدية والجيوسياسية وسعى إلى تعزيز

الوضـع النسبي للاتحاد السوفييتي. ولكن الولايات المتحـدة نجحت في تحقيق أهدافها الاستراتيجية في الصين، والشرق الأوسط، وسينفيوجوس وبرلين، ولم تفقد مصدر قوة استراتيجي في هذه العملية.

لعـل مثال الشرق الأوسط كان المثال الأكثـر وضوحاً. صحيح أن الاتحاد السوفييتي جعل حـرب 1973 ممكنـة عن طريق إمداداتـه بالأسلحة، ولكننا نجحنا فـي إعاقة أية مبادرة دبلوماسيـة تقوم علـى السلاح السوفييتي وساعدنـا إسرائيل أثناء الحـرب بجسر جوي هائـل وعندمـا تبدد الدخان تبيـن أن المستفيـد الوحيد هو الولايـات المتحدة، حليفنا الفعلي كسب المعارك العسكرية، ونجحنا في إبعاد الاتحاد السوفييتي فيما كان الكرملين يُبعد إلى الخطوط الجانبية لدبلوماسية الشرق الأوسط.

شرحـت في فصـول سابقة الاستراتيجية التي تعامل بها رئيس غيـر منتخب مع كونغرس يسوده طابع ماك غفرن، محاولة إعادة بناء الثقة بالرئاسة، والتعامل مع النزاع العرقي في قبرص، والتهديد بالحرب في الشرق الأوسط، والسعي إلى متابعة مسيرة التعاون مع القوى النووية الأخرى المعادية جزئياً والمتعاونة جزئياً. وفي هذه الصفحات سأكرس نفسي للعرض الذي قدمته أمام مجلس الشيوخ.

أكـد البيـان ما ينبغي أن تسير عليه سياستنا بوضوح: نحن لم نبن علاقتنا مع الاتحاد السوفييتي على افتراض صداقة أولية، بل نظرنا إليها على أنها استراتيجية لضبط العلاقات بين خصمين:

الولايـات المتحدة لا تستطيـع أن تبني سياستها على حسن نوايـا موسكو فقط. ولكننا لا نستطيـع أن نُصـرّ على أن التحـرك قُدماً ينبغي أن ينتظر تحولاً فـي الأهداف الأمريكية والسوفييتيـة. نحن نسعى، بغـض النظر عن النوايا السوفييتية، إلى أن نخدم السلام من خلال مقاومة مستمرة بانتظام للضغط والاستجابات الودية للسلوك المعتدل[5].

العمـل العدوانـي سيكـون موضـع مقاومة كمـا فعلنا في الشـرق الأوسط، وتجـاه قاعدة الغواصـات السوفييتيـة فـي سينغيوغوس في كوبـا، وحول الوصول إلـى برلين، ولكن في العصـر النووي، أية إدارة أمريكية لديها التزام تجاه الشعب الأمريكي بأن تدير السياسة الخارجيـة بطريقة تضع في حسابها جيداً مقدار ما غيرت الأسلحة النووية من حسابات المخاطر:

علينـا أن نجابـه الأعمـال العدوانيـة والسلـوك اللامسؤول. ولكـن ينبغـي ألا نسعى إلى المجابهـة. علينـا أن نحافـظ على دفاع نووي قـوي مع الاعتراف أن العلاقـة في العصر النـووي بين القوة العسكرية والسلطة المستخدمة سياسيـاً هي الأكثر تعقيداً في التاريخ كله[6].

أخيـراً، تطرق بياني إلى مقولة المحافظيـن الجدد بأنه ينبغي ألا نسعى إلى تعايش واسع مع النظام السوفييتي من أجل الإطاحة به وأن علينا أن نفعل ذلك بتسريع تآكله التاريخي ـ كما نعتقد أننا نفعل ـ بل بالمجابهة المباشرة، غير المفصّلة:

حيثمـا تكون المجابهة ذات التاريـخ الطويل ما بين الحرية والظلم هـي المعنية، فنحن غير محايديـن. ولكن ضرورات أخـرى تفرض قيوداً على قدرتنا في إحـداث تغييرات داخلية في الـدول الأجنبيـة. الوعي بهـذه القيود هو اعتـراف بالحاجة إلـى السلام ـ وليـس الصلابة الأخلاقية. فالمحافظة على الحياة الإنسانية والمجتمع الإنساني هما قيم أخلاقية أيضاً[7].

كان رد فعـل «لجنة العلاقـات الخارجية في مجلس الشيوخ» علـى بياني لا يعكس فحسب انحرافـه الليبرالـي بل تتضمـن جيَشان فترة الحـرب الفيتنامية عندمـا اتخذنا أسلوب المجابهـة الـذي فرض علينا مـن قبل أولئك الذيـن يستمعون إلى شهادتـي. فمن وجهة نظـر اللجنة فإن إدارة فورد، البعيدة عن أن تكـون متساهلة جداً، كانت تخاطر بالسلام بالاهتمام الزائد بالأمن العسكري:

- اشتكـى الرئيـس فولبرايـت أن الولايات المتحدة كانـت تُحفّز سباق التسلح وأننـا ننتج «دوماً هذه الأسلحة الجديدة»[8].
- عبـر السيناتـور موسكـي عـن معارضتـه للجيـل الجديد مـن الأسلحـة الصاروخية التـي طورت برعايتنا.
- قـال السيناتـور تشرش إن الانفراج، القائم كمـا هو الآن على اعتبـارات براغماتية وجيوسياسية، يمكن أن يصبح «لا أخلاقياً تماماً»[9]. ولما كان تشرش يعارض الاتفاق العسكري الأعلى والاحتواء الجيوبوليتيكي، فإنه لم يوضح كيف تنفذ سياسة معارضة التوسع السوفييتي «الأخلاقية».
- أبـدى السيناتور الجمهوري بيرسي، بمساندة من السيناتورين ستوارت سيمينغتون وكلايبورن بيل، قلقه إذا ما كان اكتساب إدارة فورد لتسهيلات جوية وبحرية في جزيرة دييغو غارسيا في المحيط الهندي. «يمكن بأية طريقة أن يُعرّض الانفراج للخطر»[10].

لم يطرح أي سيناتور ما سيكون عليه موقف المحافظين فيما بعد.

الجدل حول استئناف الحد من التسلح

ورثـت إدارة فورد في الأسابيـع الأولى ما كان تعرض له نيكسون من هجـوم من اتجاهين متعاكسين: من الجانب الليبرالي الذي ما يزال مسيطراً، لأنها مُغرقة في التوجه الجيوسياسي والحرب الباردة، ومن الجانب المحافظ بأنها مُغرقة في التاكتيك والايديولوجيا.

وهـذا ما جعـل فورد مضطراً أن يتحول على الفور إلى قضيتين ورثهما عن نيكسون: الحد من التسلح، والهجرة اليهودية من الاتحاد السوفييتي، وكلتاهما لها تاريخ معقد.

فيمـا يتعلق بالحد من التسلـح، كان الجدل الفعلي يدور حول الأرقام التـي أصبحت غير واضحة على نحـو متزايد وسـط ضباب السرية، والمسألـة الحقيقية كانت في التغير الذي حدث فـي البيئة السياسية والاستراتيجية الشاملة.

كان ثمة أساس منطقي جيوسياسي قوي لاتفاقية «سالت ـ 1»: تهدئة الأجواء أثناء الانسحاب الصعب مـن فيتنام لإعطـاء السوفييت واقعاً للتقيد بجملة من القضايا تتراوح بيـن برلين والشرق الأوسط. ولكن عندمـا ظهـر فورد على المسـرح كان الانسحاب من فيتنام قـد أُنجز، ومسألة برلين قـد سُوّيت، وتراجع الدور السوفييتي في الشرق الأوسط تدريجياً، والتجارة بين الشرق والغرب كانت تتعرض لهجوم جاكسون وأنصـاره. ومبادرات الشرق ـ غـرب كانت مجمدة كذلك. كنا نعارض اقتراح بريجينيف بشأن ترتيب قوة عظمى موجهة إلى الصين (وهو ما سنناقشه في الفصل القادم) وجرنا إلى مبادرته لعقد مؤتمر للسلام الأوروبي مبكر على مستوى رؤساء الدول.

فـي هذه الظـروف كان الأساس المنطقـي لاتفاقية سالت ـ 2 هـو الحوار نفسه، الحاجـة إلى نوع من استمـرار التفاوض. ولما كانت اتفاقيـة «سالت» مرتبطة في أذهان الجمهـور بالانفراج، فقد باتت تحمل الآن العـبء الكامل للخلاف بيـن الشرق والغرب. ولكن لمّا كانت المفاوضات معقدة فنياً للغاية، فقد بات من الصعب أن تكون البديل لحوار وطني جوهري حول العلاقات بين الشرق والغرب.

وفـي الوقت نفسه فـإن طبيعة سباق التسلـح والاستراتيجية كانت تتغير دراماتيكيـاً بصورة مشابهة. طيلة فترة نيكسون كلها تقريباً، كما وصفتها في الفصل الرابع، كانت الصواريخ تحمل رأساً حربياً واحداً. فـي هذه الشـروط كانت التقويمـات ومفاوضات الحد مـن التسلح تركـزان على الكميـة. وكانت العلاقة الاستراتيجيـة يمكـن أن تتحدد بدقة كافية من خلال عدد منصات الإطلاق الاستراتيجية لدى كل طرف. ولكن في الوقت الذي جاء فيه فورد إلى السلطة كانت الولايات المتحدة قد بدأت تنشر رؤوساً متعددة لكل منصـة قاذفة، وكان الاتحـاد السوفييتي يجري عملية تجارب على صواريـخ MIRV. وبالإضافة إلى ذلك كان يتم تطوير جيل جديد بالكامل من الأسلحة. يتضمن بالنسبة لأمريكا ـ غواصة «ترايدينت» التي تحمل كل واحدة منها 24 صاروخاً جديداً مع رؤوس حربية تزيد قوتها بمقدار 8 ـ 10مرات، وصاروخ مينيوتيمان 3 الـذي يحمـل رؤوساً حربية، وصواريخ كروز. وهي عملياً طائرات بدون طيارين، وقاذفة ب ـ 1 التي تفوق سرعتهـا سرعة الصوت. وكان السوفييت تقنياً أقل انتاجاً بكثيـر. ومع هذا فإن مخططي البنتاغون كانوا قلقين لأن الصواريخ السوفييتية الثقيلة ـ من نوع SS ـ 18ـ التي لم يكن لها مشابه لدى الجانب الأمريكي ـ لديها القدرة على إلحاق خسائر جسيمة بالقوات الأرضية المعرضة للضرب بشكل خطر.

كانت ثمة نظريات شائعة حول الأهمية المعنوية للحد من التسلح، ومع هذا، في عالم الواقع، كانت المهمة الأولى لمفاوضي كل جانب حماية تلك الأسلحة التي كان يطورها المخططون لديهم ويتطلعون إلى نشرها. وفي الوقت نفسه كان مفاوضو كل جانب يسعون إلى الحد بأكثر درجة ممكنة من أسلحة الخصم الأكثر خطورة. لذا كان السوفييت يضغطون على أمريكا بسبب أسلحتها الدفاعية في حين كنا نسعى نحن إلى تخفيض عدد الصواريخ السوفييتية الثقيلة.

بهذا المعنى كانت اتفاقية سالت ـ 1 نوعاً من قبول كل جانب بالخطط وحيدة الجانب للآخر. من المؤكد أن هذه الاتفاقية في الجانب الأمريكي لم توقف أي برنامج قائم أو مخطط له. وعدم المساواة العددية في الصواريخ الذي وافقت عليه كان اختياراً طوعياً للبرامج الموجودة للمستقبل المنظور. وبالطريقة ذاتها بدأت اتفاقية سالت ـ 2.

هذه الحالة من القضايا خلقت وضعاً غير واقعي إلى حد ما. فبرامج كل طرف كانت تتطور وفق معايير مختلفة، كل طرف يشكل أسلحة بخلائط مختلفة. كان لدى الاتحاد السوفييتي صواريخ أكبر وأكثر معظمها ينطلق من قواعد أرضية، أما صواريخنا فكانت أصغر وأكثر دقة، وموزعة بطرق مختلفة. وحجم برنامجنا قد درس بدقة من قبل ثلاث إدارات على مضي عقد من الزمن، كانت اقتراحات البنتاغون إلى البيت الأبيض تطالب بتحسين الأسلحة الموجودة وليس زيادتها. وعندما جاء فورد إلى الرئاسة كنا متقدمين في الرؤوس الحربية بمقدار عقد من الزمن، في حين كان لدى السوفييت عدد أكبر من وسائل نقل الصواريخ.

ولكن ما تضمنته اتفاقية «سالت» ماكان يعتبر قراراً أحادياً، بحرية اختيار كل جانب. كان أمراً متناقضاً جداً. فالمساواة الكمية تحولت إلى شعار نظراً لأن سباق التسلح بات يعتمد أقل فأقل على الأعداد وأكثر فأكثر على النوعية. ونظراً لاختلاف تكوين القوتين أوجد هذا الأزمة التالية: إذا كانت آفاق المساواة قائمة وفق المستوى الأمريكي، كان على الاتحاد السوفيتي أن يتعهد بتخفيض وحيد الجانب أساساً لقواته. أما إذا كانت قائمة وفق المستوى السوفييتي، فسيكون لنا الحق بالبناء ولكن ليس لدينا لهذا البناء برنامج أو نظرية استراتيجية.

ظهر هذا واضحاً عندما التقى فورد «بمجلس الأمن القومي» لأول مرة لبحث شؤون اتفاقية «سالت» في 7 ت1. ولما لم يكن لدينا برنامج لزيادة عدد منصات إطلاقنا أكثر من 2000 منصة، ولأن وضع برنامج جديد يحتاج إلى أكثر من عقد من الزمن لتنفيذه، طرحت الاقتراح الذي كان نيكسون قدمه إلى بريجينيف قبل شهرين. والذي وافق عليه مجلس الأمن القومي (NSC) بمن في ذلك شليسنجر. ويدعو الاقتراح إلى الإبقاء على أعداد اتفاقية «سالت ـ 1» لمدة خمس سنوات (والتي لا نستطيع خلالها أن نزيد مجموع أعدادنا على أية حال) في مقابل المزية التي نتمتع بها في عدد رؤوسMIRV وافق بريجينيف على

المبـدأ ولكـن لم يتم التوصل إلى اتفاق لأن عدد رؤوس MIRV الذي كان بريجينيف راغباً بقبوله لم يكن مناسباً بالنسبة لنيكسون ومستشاريه.

مـع أن خطـة «تعديل عدم التـوازن» قد وضعت في عهـد نيكسـون وشليسنجر، وأيدهمـا رئيس هيئة الأركان المشتركـة الجنرال جـورج براون، فإن الأخير غيّر موقفه عندما أصبـح فورد رئيساً. فخشية من أن يثيـر هنري جاكسـون العضو الرئيس في «لجنة الخدمات المسلحة» ضجـة بسبب ميزانية الدفاع التي كانـت محط هجوم الليبراليين، بات شليسنجر يرى الآن تحقيق المساواة بمعدل 2500 منصة إطلاق و / 1320/ عربـة MIRV. الحصـة الأمريكية المؤلفة من نحو 300 صـاروخ MIRV أو ألف رأس حربي، التي كان نيكسـون قـد اقترحها ـ كانت تعني أقل كما ذكر البنتاغون، إذا ما ركّب السوفييت رؤوساً متعددة على 600 من صواريخهم لأنه سيكون بوسعهم الوصول إلى أي هدف أمريكي.

كان فـورد جيـد الاطلاع كثيراً علـى الشؤون الأمنية من خـلال خدمته في اللجنـة الفرعية الدفاعية التابعـة «للجنة التخصيص في المجلس». كان غاضباً إزاء الاقتراح بأن تقدم أمريكا بمقدار 300 صاروخ (MIRV) مـع ألـف رأس حربي زيادة سيعتبر لا علاقة له بالموضوع، في حيـن أن الحد السوفييتي بـ 300 صـاروخ ذات رأس حربي واحد في اتفاقية «سالت ـ1» قد اعتبر كارثة. ونشب حوار متوتر بين فورد ووزير دفاعـه. وبالنسبـة لاقتراح شلسينجر حول سقف يتألـف من 2500 لكل طرف، أشار فـورد إلى أن برامج التحديث التي صادق عليها الكونغرس (قبل اتفاقيةSALT) قد سمحت بألفي مركبة نقل. أجاب كيسنجر بأنـه يستطيـع أن يرفع المجمـوع إلى 2250 بكلفة بليون إلـى بليوني دولار في السنة عـن طريق الاحتفاظ بغواصـات بولاريـس القديمة وطائرات ب ـ 25 المقرر استبعادها من الخدمة. رفضـ فورد خطة، باسم مراقبة التسلح، من شأنها أن تزود قواتنا الاستراتيجية بأسلحة منسقة نوينا استبعادها. الكونغرس الذي خفض ميزانية الدفاع بمقدار4.7 مليار دولار لن يوافق على هذا:

> أنـا لا أوافـق جيم في تفاؤله تجـاه الكونغرس. مازالت أذكر. الصـراع حول ABM حيث هزمنا. وأنا أتحدث عن مجلس الكونغرس الحالي، ولعلنا نحصل على كونغرس أقل دعماً في الانتخابات القادمة بدرجة أكبر. أنا لست متفائلاً بافتراض أنهم سيزيدون ميزانيات الدفاع، إلا إذا كانت هناك أزمة.
>
> الجانـب الغريـب في الجدال هـو عدم وجـود سبب موضوعـي للتوتر في غرفـة اجتماع الحكومـة. إذ لا يوجـد عملياً فارق في القوات الاستراتيجيـة الفعلية لكلا الجانبين سواء كانـت الخطـة من جانب شليسينجـر أو وافق عليها نيكسون. إذا فـاز شليسينجر سيكون هنـاك مساواة رسمية، ولكن الحد السوفييتـي العددي في وسائل الإطلاق سيظل سليماً، إذ ليـس لدينا برنامج أو تمويل لبناء، ما هو أكثر. وعلى أساس برنامج نيكسون، سنحقق

تقدماً عددياً رسمياً في صواريخ «ميرف» رغم أن السوفييت لن يكونوا في وضع يسمح لهم بزيادة هذا النوع من الصواريخ حتى 1982 في أية حال. بكلمة أخرى لا يوجد فارق عملي بين موقف شليسينجر وموقف نيكسون: نيكسون لم ينصح بأي اقتطاع في البرنامج الأمريكي الراهن، ورؤية شليسينجر تتضمن عدم زيادة في أي من البرامج نفسها.

اختار فورد ماهو أكثر استيعاباً بالمقارنة مع مايصعب استيعابه عقلانياً. كان لخطة شليسينجر ميزة سياسية من حيث ضمان المساواة الشكلية وتأسيس قاعدة من أجل اتفاقيات أخرى. وبدون التنصل من اقتراح نيكسون، حثني فورد على إعطاء الأولوية إلى ما يسميه شليسينجر «الخيار الخاطئ والقذر» واستخدام اقتراح نيكسون كموقف احتياطي فقط. كنت سأقترح بشكل خاص أسقفاً متساوية بمستوى2500 عربة من العربات (مطالباً بتخفيض السوفييت لعدد عرباتهم بمقدار 150 عربة) وبوجود1320 MIRV، فهذا ما يساوي عدد ما لدينا منها. هذه القيود ستعكس التوازن الاستراتيجي القائم. ومالم نصرف عدة بلايين من الدولارات لاستعادة أسلحة أعلنا أنها منسقة. فستظل الفجوة العددية لصالح السوفييت. الفائدة أن هذه السقوف ستفرض بعض التقييد على الاتحاد السوفييتي، ولو كان محدوداً، في حين تركز الولايات المتحدة على التحسين النوعي، كما سنحافظ على استمرار مفاوضات الشرق ـ غرب.

وفيما كنت أستعد للمغادرة إلى موسكو في أواخر ت1، كنت آمل أن يُحدث الخيار الذي انتقاه فورد اختراقاً في الجمود الذي وصلنا إليه. ولكن مسيرة اتفاقية «سالت» التي تحولت إلى مركز العلاقات بين الشرق والغرب، كانت تزداد هشاشة. إذ إن مراقبة التسلح لا تستطيع وحدها أن تتحمل عبء علاقة سياسية في وقت كانت تتصاعد فيه التوترات في مجالات أخرى. وإحدى هذه المجالات كانت قضية هجرة اليهود من الاتحاد السوفييتي.

الهجرة اليهودية من الاتحاد السوفييتي

عندما استلم فورد السلطة، كان موضوع هجرة اليهود من الاتحاد السوفييتي كما يلي : قرر هنري جاكسون أن المعدل الأدنى هو 100 ألف مهاجر في السنة ضروري لتلبية «تعديل جاكسون ـ فانيك». أصرت الحكومة السوفييتية على أن مسألة الهجرة مسألة تشريع داخلي وتقع ضمن إطار السيادة الوطنية. وفي سعيي للتوفيق بين هذين الموقفين حاولت أن أستخلص من جروميكو وصفاً لعمليات الهجرة السوفييتية وإجراءاتها. وعندئذ سأكتب رسالة إلى الشيوخ تعكس فهمي للنوايا السوفييتية كأساس للتنازل الرئاسي لتعديل «جاكسون ـ فانيك» بهذه الطريقة يستطيع السوفييت أن يؤكدوا أنني كنت أصف إجراءهم الفعلي، وليس بالتزام جديد، ويستطيع جاكسون أن يدعي أنه حقق تقدماً في موضوع هجرة اليهود.

وافـق غروميكـو بتذمر على هذه المقاربة، وأشار في اجتماعـات جرت في جنيف وموسكو إلى أن رقم 45 ألف مهاجر، أو 25 % زيادة عن أعلى مستوى سابق، يمكن تحقيقه، رفض جاكسون هذا العرض وأصر على رقم 100 ألف مهاجر، وبذا أنهى جميع المناقشات التي جرت مع إدارة نيكسون في نهاية حزيران.

فـي شهر تموز جعل دوبرينين من الرقم الذي طرحه غروميكو أكثر واقعية بإعلامي أن معدل الرفض الطبيعي لمنح التأشيرة للمتقدمين لم يزد عن 6.1 % في الماضي وأن الزعماء السوفييت لا يريدون زيادة هـذه النسبة فـي المستقبل. والأكثر من ذلك أنه عنـد اجتماعه الأول مع فورد فـي 14 آب، أكد دوبرينين جميع التأكيدات السابقة في الشهور الأخيرة. وأضاف دوبرينين : وإذا ما نجمت أية مشكلة يستطيع فورد أن يطلب بريجينيف مباشرة.

علـى هـذا الأساس قرر فورد استئنـاف المفاوضات مـع الشيوخ. وفـي 15 آب ـ أو بعد ستـة أيام من تنصيبـه ـ دعا هنري جاكسون وجاكوب جافيتس وآب ريبيكوف، فريق مجلس الشيوخ المفاوض، إلى لقاء فـي المكتب البيضـاوي. وعبر فورد، بعد أن أخبرهم بحديثه مع دوبرينيـن، عن الأمل، بعيداً عن الأحقاد المتراكمة منذ عهد نيكسون، في أننا نستطيع الآن العمل معاً لإيجاد حل.

رد جاكسون بصورة عرض معاكس متساهل. وأعلن، لإظهار حسن النية أنه خفض العدد إلى 75 ألف مهاجـر ـ كمـا لو أن معدل الهجرة السوفييتية أمر متروك لفورد كي يقرره. لقد وصل إلى هذا الرقم ـ الذي يضاعف الرقم السابق الأعلى ـ بالقول إن هناك 300 ألف متقدم بطلب للهجرة تتم مغادرتهم خلال فترة أربـع سنـوات كما قُدّر. إذا التـزم الكرملين بتعهده بمعدل لا يزيد علـى 1.6 % وإذا كان تقدير جاكسون لرقـم المتقدمين صحيحاً، يمكن القبول برقم 75 ألفاً. ولكـن لا يوجد ما يجعل السوفييت يتعهدون بذلك كتابـة، والحـق أن غروميكـو قد ادعى خلاف ذلك، حيث قـال إن عدد اليهود الذيـن يتقدمون للهجرة في أعقاب حرب الشرق الأوسط قد انحدر بصورة بالغة.

مع هذا، ومن أجل إظهار حسن نوايانا، عيّنت هيلموت (هال) سونينغيلدت، الذي كان آنذاك مستشاراً في وزارة الخارجية، للعمل مع جاكسون وفريقه لكتابة رسالة تلخص التأكيدات التي أعطتنا إياها موسكو. قلـت لفـورد إن المسـودة قد لا تكون مناسبـة. عندئذ اقترح جاكسـون أن يضع الشيوخ الثلاثـة «تفسيراً» لرسالتـي مما يعطي تحديدات فنية لـكل تأكيد سوفييتي. وهذه ستجري مراجعتهـا في الكونغرس عندما يُجـدد وضـع «الدولة الأولى بالرعاية» للاتحـاد السوفييتي. كان من الواضح أننا كنـا نتفاوض فيما بيننا. وحذرت الشيوخ الثلاثة في اجتماعنا التالي في 18 أيلول قائلاً:

> أستطيع أن أبرر تماماً رسالتي لأفرغ محادثاتنا مع السوفييت. في أواخر نيسان في موسكو ثم تثبيتها في قمة موسكو. أستطيع أيضاً أن أقبل تفسيراتكم كاستقراءات معقولة للنقاط الواردة في نقاط رسالتي. ولكنني لا أستطيع أن أقدم هذه إلى الأعضاء. رأيي أنهم (السوفييت) إذا

حافظـوا على التفاهمات وكان هناك عـدد معين من المتقدمين بالطلبـات، عندئذ سيرتفع هذا العدد بصورة كبيرة عما كان عليه من قبل. ولكنني لا أعتقد أن السوفييت يوافقون (على ما جاء في رسالة جاكسون التفسيرية). وأنا لاأستطيع أن أكون مسؤولاً عن ذلك الرقم.

باتـت المسألـة محفوفة أكثر بالخطـر عندما أصر جاكسون علـى أن تقترن وثيقة التنـازل الرئاسية بتعديـل جاكسون ــ فانيك بموافقة الكونغرس، فـي المراجعة الأولى بعد 18 شهراً مـن الآن، وسنوياً بعد ذلك. وضع هذا التوقيت للمراجعة في وسط الحملة الأولية لتسمية الرئيس عام 1967 التي يطمع جاكسون أن يكـون مرشحاً فيها. ولـم يكن الأمر يحتاج إلى دهاء لنعرف أن السيناتـور يريد أن يثير المتاعب ثانية فـي ذلك الوقت. وأخيراً طالـب مؤيدو جاكسون بوثيقة ثالثة، رسالة مني تؤكـد البيان التفسيري للشيوخ. وأعلمونا أن جاكسون سيصر على نشر التبادل الكامل بما في ذلك الرقم المطلوب.

كل ذلك كان بلا شك مؤثراً في غرف مجلس الشيوخ الخلفية حيث لا يكون أحد ملزماً بالتفاوض حول أي مـن هذه النقاط مع الزعماء السوفييت. الأفراد أنفسهم الذين يقولون إن السوفييت يريدون السيطرة بالحـرب ويؤمنون بالضربة النوويـة الأولى، يعتبرون أن «المكتب السياسي» سوف يستجيب تماماً باحترام لمطالب أمريكية تخص تشريعاته الخاصة. مرة ثانية حذرت جاكسون وجماعته قائلاً: «نستطيع فقط أن نحصل على الرسالة (الأولى). أما البيانات التفسيرية فتتجاوز المعقول».

ولكـن جاكسون كان مصمماً على أن يبرهن كـم سيكون السوفييت طيعين إذا ما ضُغط عليهم بالفعل (وهذا ما يعني ضمناً كم كنت رخواً في التعامل معهم). بعد ذلك عرض جاكسون وفريقه «تسوية» أخرى اعتبرهـا تساهـلاً كبيـراً: الرقم المطلوب يكـون 60 ألفاً وهو ما اعتبـره رقماً وسطاً ما بيـن الرقم الذي عرضه غروميكو (45 ألفاً) والرقم الذي عرضه الشيوخ (75 ألفاً). كنا نتناقش حول أرقام ليس لها أساس وتأكيدات لم تعط إلينا أبداً.

طلبت مغتاظاً، من رئيس وزراء إسرائيل اسحاق رابين أن يتوسط مع الشيوخ. كان من المهين بالطبع أن يطلـب وزير خارجية من زعيم أجنبي، مهما كان صديقاً، المساعدة فيما يعتبر مسألة داخلية أمريكية أساساً. في 11 أيلول 1974، أخبرت رابين أثناء زيارته لواشنطن:

نستطيع أن نكتب رسائل إلى ما لا نهاية. نستطيع أن نكتب وثيقة جميلة، ومع هذا يستطيعون أن يجـدوا طرقاً إداريـة لضبط الناس إذا كان هذا ما يريدون. نريد أن نبعـد الموضوع عـن السياسة الداخلية. إنهم الشيوخ الذين يمكن أن يكسبوا. إذا كان السوفييت يقدرون الانفراج ولا سيما مع الرئيس الجديد الذي قد يبقى في مركزه لمدة 6 سنوات، فبوسعهم أن يفعلـوا ذلـك... هم (الشيـوخ) أن نجعل الرقم 60 ألفـاً. إذا كنا نريـد لعبة فوضوية نستطيع أن نفعل ذلك.

ولكـن رابين الـذي كان يحتاج إلـى الشيوخ من أجـل التصويت السنـوي على المخصصـات المالية لإسرائيل وكشبكة أمان في حال خلاف مع الإدارة، كان حريصاً جداً على عدم التورط.

وعندما زار غروميكو الرئيس فورد في «المكتب البيضاوي» في 20 أيلول، أُتيحت لي الفرصة أن أصور للرئيـس على وجـه الدقة أين نقف تماماً بالنسبة للتأكيدات السوفييتيـة لخصت المتغيرات في الموضوع كما فهمتها:

مـن المفهـوم أنه لا توجد قيود لـدى الجانب السوفييتي على مطالـب الهجرة، ولن يكون هناك محاسبة، ولا قيود على سمات الخروج إلا لأسباب تتعلق بالأمن القومي. إذا توفرت جميـع هـذه الظروف عندئـذ سيعتمد كل شـيء على عـدد الطلبات. ليس مـن مسؤولية الاتحـاد السوفييتـي أن يقدم طالبي سمـات الخروج. إذا قدم 100 ألـف شخص طلبات فـإن 99 ألفـاً سيخرجون. وإذا قـدم 9 آلاف شخص طلبات. فسيخـرج 8 آلاف. وهذا ما أوضحناه جيداً للشيوخ.

أخبرتني هذا يا سيادة وزير الخارجية، في موسكو وجنيف. ولا يوجد تنازلات جديدة من جانبكم. يستطيع الشيوخ أن يفكروا ما يشاؤون حول العدد، ولكن هذا لا يناقش معهم.

أكـد لـي غروميكو ثانية هـذه المفاهيـم، وبخاصة أن عـدد المرفوضين لـن يزيد على: 1.6 % وهـذا ما وفـر مناسبة كي أشرح لـه، بوجود فورد، الرسائـل المختلفة والبيانات التفسيريـة التـي كانت تخطط لها. امتقع وجه غروميكو، ولكنـه تمالك نفسه، ولم يطرح أرقاماً، وبالتالي لم تفرض التزامات قانونية سوفييتية.

عند هذه اللحظة كان النهج الأكثر حكمة أن نسلم نص مباحثاتنا مع غروميكو إلى الشيوخ ونقول لهم إننا لم نستطع أن نذهب أبعد من هذا، وإن أي تبادل للآراء بين الشيوخ والبيت الأبيض ينبغي أن ينحصر في هذا الإطار ويعود إليهم أن يلغوا الاتفاقية التجارية من أجل الهجرة اليهودية.

ولكـن فورد لم يشأ أن يبـدأ فترة رئاسته بصدام مع شيوخ بارزين مـن أمثال هؤلاء وجمهور مهم من الناخبين. وكان ذلك يعني أنني سأعود إلى طاحونة التفاوض مع الشيوخ حول مسائل خارجـة عن إرادتي. وشرحت لهـم مراراً وتكراراً أنه لا يوجد أسـاس للأرقام التي يضعونها للهجرة، ومن أجل إغاظة جاكسون رفضت أن أزوده برسالة ثالثة تؤكد البيان التفسيري.

أخيراً في 18 ت1 توصل فورد إلى اتفاق مع جاكسون يتضمن جوهر ما تبادلنا من آراء مع السوفييـت بطريقة حـادة اللهجة لا حاجة لها. والأكثر من ذلك أن جاكسون استمر يشير

إلى رقم الـ 60 ألفاً كعلامة فارقة مصراً على أن يزيد الرقم عندما يتجدد MFN (قانون الدولة الأولى بالرعاية).

لسوء الحظ، ببادرة كرم من فورد، سمح لجاكسون أن يدلي بتصريحات ويعقد الأمور في غرفة المناقشة في البيت الأبيض. ولم تعط انطباعاً بأن جاكسون كان يتحدث إلى الفرع التنفيذي، ولكن قبل كل شيء أن موقفه الأساسي قد تجاوز الخطوط الدقيقة التي أخبرنا السوفييت أنهم لن يقبلوا بها تحت أية ظروف. كان تفاهمنا مع الروس يقوم على تبادل الرسائل لشرح الممارسة العملية. ولكن جاكسون فعل العكس تماماً. فقد أعلن السيناتور أنه تم انتزاع نصر عظيم من أجل حقوق الإنسان من السوفييت، وأضاف أيضاً أنه أظهر فعالية أسلوبه في المفاوضات مع السوفييت. أما بالنسبة إلى عدد المهاجرين فقد خرق جاكسون بوضوح وصيتنا بشأن الخصوصية:

لقد حددنا كعلاقة واضحة وليس كحصة عدد المهاجرين بـ 60 ألفاً كل عام... وأتوقع أن يتجاوز عددهم هذا الرقم استناداً إلى عدد الطلبات الذي نعرف أنه يزيد على 130 ألفاً[11].

إن ما فعله قد يحدث أضراراً جسيمة. فالسوفييت لم يقدموا استجابة فورية ربما لأنه كان من المقرر أن أزور موسكو في غضون أسبوع للإعداد لقمة فلاديفو ستوك.

وفي الوقت نفسه، قام البيت الأبيض بتصحيح بيان جاكسون وأكد أن رسالتي إلى السيناتور لم تتضمن أي رقم معين[12]. بيد أن وسائل الإعلام احتفلت بالنصر العظيم لتاكتيكات جاكسون، في إشارة إلى أن السوفييت يستسلمون عندما يُجابهون بمفاوضين أمريكيين أقوياء.

ولكن ظهر أن النصر «قصير» الأجل. ففي غضون أقل من شهرين رفض السوفييت «الدولة الأكثر رعاية» كلياً وحدّوا من الهجرة بشدة. ولكن في غضون ذلك كانت جولة أخرى من المفاوضات مع السوفييت قد بدأت.